4التاريخ

التقرير الصحفي اليومي

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

الاعتماد البريطاني ASIC لقسم اللغة الإنجليزية

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية لكليات الصيدلة والعلوم الطبية و الإعلام والعمارة والتصميم.

الاعتماد البريطاني ASIC للجامعة وتخصصاتها.

الاعتماد البريطاني ACPE لتخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني ASIC لكلية العلوم الإدارية والمالية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء.

الاعتماد الأمريكي لتخصصات علم الحاسوب وأمن المعلومات.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق.

شهادة الآيزو 2015:9001

الاعتماد البريطاني لقسم ذكاء الأعمال وتحليل البيانات.

الاعتماد البريطاني لقسم هندسة البرمجيات.

	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	مؤتمر تربوي في "مؤتة" يؤكد أهمية تطوير النظم التربوية	7	الدستور
.2	هل يحقق التوجيهي الإلكتروني النهوض بالعملية التعليمية ويخفف الضغط على الطلبة وذويهم؟	3	الغد
.3	في بلدنا مخترعون! د. محمود الرجبي	9	الغد
.4	التعليم العالي القطرية تعتمد اليرموك بعدة تخصصات	4	الرأي
.5	الهناندة: تدريس المنهاج الرقمي في المدارس العام المقبل	19	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسق الإعلامي
رائد أبو يعقوب

مدير العلاقات العامة والدولية
علاء الدين عربيات

مؤتمر تربوي في «مؤتة» يؤكد أهمية تطوير النظم التربوية

الكرك @AddustourNews

افتُتح في جامعة «مؤتة» امس الثلاثاء، مؤتمر كلية العلوم التربوية الدولي الثاني بعنوان «رؤية مستقبلية لإعداد طلبة كليات التربية في ضوء المتغيرات العالمية»، بمشاركة خبراء من الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة.

وقال رئيس الجامعة الدكتور سلامة النعيمات، خلال كلمة الافتتاح، إن المؤتمر، الذي يستمر 3 أيام، يهدف إلى تأكيد أهمية تطوير النظم التربوية بما ينسجم مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، وكفاية تعليم الطلبة وتدريبهم على طرق توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية على النحو الذي يسهم في تحسين مخرجات التعليم وتنمية المجتمع وتطويره.

وأكد أنه من أبرز النتائج المترتبة على التحديات المعاصرة والمستقبلية التي يواجهها التعليم، تلك المرتبطة بدور الجامعات في إعداد طلبتها بناء على التحول المتسارع بالمظاهر الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية للعالم المعاصر، الأمر الذي يتطلب نمطا مختلفا من الإعداد والتدريب والتأهيل، وهنا ينبغي الوصول بالتعليم لأفضل صورة ممكنة بتطوير عناصر منظومته، والتي تتضمن فلسفة التعليم والتعلم والمحتوى الدراسي وتوصيف المقررات الدراسية وتوظيف إستراتيجيات التدريس واستخدام تكنولوجيا التعليم، إلى جانب الاهتمام بالتعليم الإلكتروني وتقييم الأداء بمفهومه الشامل.

وقال عميد كلية العلوم التربوية الدكتور عبد الناصر القرالة، إن المؤتمر جاء استكمالا للمؤتمر الأول الذي عقد في 2018 انسجاما مع الخطة الإستراتيجية للجامعة، مؤكدا أن الكلية قطعت أشواطا كبيرة لتحقيقها والمتمثلة في إرساء دعائم التشاركية بين الكلية والمجتمع المحلي والخبراء والعلماء عالميا.

من جهته، قال عضو الوفد العراقي المشارك الدكتور عياد السامرائي :»إننا في رحاب هذا المحفل العلمي الإنساني، في دوحة الهاشميين الشرفاء نلتقي بتجمع تؤطره مفردات العلم والمعرفة».

وثمن السامرائي، الجهود الكبيرة للجامعة وللعلماء والباحثين المشاركين بجلسات المؤتمر الذي يتضمن العديد من الأبحاث والدراسات العلمية والتربوية الرصينة الهادفة والتي توشحت بوشاح البذل والعطاء العلمي ولكل عناوين المحبة والإخاء.

وتخلل الافتتاح فقرة شعرية تغنت بالملك والوطن والجامعة، قدمها طالب الدراسات العليا في الجامعة النشمي الرويلي، إضافة إلى محاضرة بعنوان» فهم الشخصيات في البيئة التربوية»، قدمها المحاضر استشاري الطب النفسي في السعودية الدكتور طارق الحبيب.

.1

هل يحقق "التوجيهي" الإلكتروني النهوض بالعملية التعليمية ويخفف الضغط على الطلبة وذويهم؟

الاء مظاهر
Alaa.mathhar@alghad.jo

التركيز في الفقرات الاختبارية ببنك الأسئلة على المهارات والكفايات المرتبطة بمؤشرات الأداء

عمان- في وقت أشارت فيه تصريحات لمدير إدارة الامتحانات والاختبارات في وزارة التربية والتعليم محمد شحادة، مؤخرا، الى أن الوزارة تخطط لأن يتقدم مواليد العام 2008 لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي) الكترونيا عبر بنوك الأسئلة، أكد خبراء في التربية، أن هذا التوجه، ايجابي وصحيح.

وبينوا في أحاديث منفصلة لـ"الغد" ان تطبيق هذا التوجه، يتطلب الاستعداد وتوفير بنوك أسئلة، متنوعة بين العقلية، ومحددة الإجابات، ومفتوحة الإجابة، وموضوعية، وإعادة النظر في فلسفة بناء المناهج، ووضع نظام أمان لضمان عدم حدوث اختراقات، وتزويد القاعات الامتحانية بمولدات احتياطية لاستمرار الامتحان في حال حدوث انقطاع للتيار الكهربائي، فضلا عن تزويد القاعات بكاميرات لمنع الغش.

وأكدوا ضرورة التركيز في الفقرات الاختبارية ببنك الأسئلة على المهارات والكفايات المرتبطة بمؤشرات الأداء، والمنسجمة مع النتاجات التعليمية، لا على الحفظ والتلقين واسترجاع المعلومات فقط.

مدير ادارة الامتحانات والاختبارات بالوزارة سابقا علي حماد، قال ان التوجه الجديد للوزارة، خطوة سليمة وايجابية، تنسجم مع الخطة التطويرية للثانوية العامة، والتي كان من المقرر انتهاء الوزارة من حوسبة امتحان "التوجيهي" العام الماضي، لكن جائحة كورونا (رجات تطبيقها الى وقتنا الحالي.

واشار حماد الى أن الوزارة ماضية بتطبيق الامتحان الكترونيا، ما سيحقق آثارا ايجابية تتمثل بتخفيف العبء والضغط النفسي عن الطلبة، وتتيح لهم التقدم له اكثر من مرة في العام الدراسي، عبر جلسات تحدد مواعيدها الوزارة، محققة فيها العدالة بين الطلبة بمنحهم الاعتماد على بنك الأسئلة الذي سيتضمن فقرات محكمة ومجربة، تحاكي جميع المستويات، وبالتالي لن يكون هناك اشكالية في أن يكون السؤال صحيحا أو غير صحيح، وهذا سيبعدهم بالغاء او تقليل ما يثار من ملاحظات وشكاوى رسمية ومجتمعية عقب كل امتحان.

كما بين، ان مثل هذا النمط من الامتحانات، سيكون من الصعب فيه على الطالب، تنفيذ اي عملية غش، لوجود نماذج منها ولو تكررت فيها الاسئلة معينة، فان ترتيبها سيكون مختلفا في نطاق النماذج، لافتا الى أن الوزارة تتخذ خطوات فعلية لتطبيق الامتحان، عبر تصميم برمجية خاصة بذلك الأسئلة والامتحانات الحوسبة، واعداد مراكز امتحانية، وقد اعدت الوزارة مركزا امتحانيا لإدارة الامتحانات، يتسع لـ500 من الطلبة.

وأوضح أن الوزارة، ستتخذ احتياطاتها كافة، لضمان سير الامتحان بسلاسة، بوضع نظام أمان وحماية، يضمن عدم حدوث اختراقات، وتزويد القاعات المركزية بمولدات احتياطية لاستمراره في حال حدوث انقطاع للتيار الكهربائي، وتزويد القاعات بكاميرات مراقبة لمنع الغش، لافتا الى ان تطويره والذهاب الى حوسبته، خطوة مناسبة تواكب التطور العلمي والتقني في القياس والتقويم.

مدير ادارة التخطيط والبحث التربوي بالوزارة سابقا د. محمد ابو غزلة، قال ان "تطوير الامتحان وادوات واساليب التقييم، وباقي عناصر المنظومة التعليمية، هدفه تطوير قطاع التعليم"، مبينا أن هذا التطوير، اصبح يشغل القائمين على النظام التربوي، بخاصة بعد توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بضرورة تطوير الامتحان جذريا، بتطوير عناصر المنظومة كافة، كما أن الرؤية الاقتصادية، والبالذات ضمنته، وحددت تطرقت في احدى مبادراتها تطوير الامتحان.

واضاف، ان خطط الوزارة بعقد الامتحان الكترونيا للطلبة من مواليد العام 2008، يصب في هذا الاتجاه، لافتا الى أن تطوير النظام التعليمي على نحو شمولي مطلب، وطني، فهو المسؤول عن تعليم الطلبة خلال الـ12 عاما الماضية، وأي إخفاق يظهر في ادائهم يرجع الى باقي عناصره، وبالتالي يعد تطوير الامتحان ايضا مطلبا وطنيا كعنصر من هذا النظام.

وبالرغم من أن هناك سلبيات للأنمتة وعناصرها كافة، مبينا أن هناك تساؤلات من المتخصصين، وأعادة النظر في فلسفة الامتحان، تتمثل بعدم قياسه لعمليات التعلم، والتقان المهارات، واعتماده على التخمين من بعض الطلبة (الحظ) في الإجابة، الا أن أتمتة بعضها ايجابي ولا بد منها، وقد تحدث ثقلة نوعية في التعليم اذا ما خطط لها ونفذت في نطاق علمي يتوافق مع عناصر المنظومة التعليمية الاخرى، على أن يكون تطبيقها تجريبيا، بطبق على مواد بدائها لا على المواد كافة، نظرا لطبيعة المواد وتنوعها واهداف العملية التعليمية، حسب ابو غزلة.

واشار الى أن عقد الامتحان إلكترونيا، سيتيح للطلبة حرية اختيار موعد التقدم له، وفق أجواء مناسبة خالية من التوتر والانفعال، وسيكون التقدم له في أوقات يشعرون فيها بأنهم مستعدون، ما يتيح فرصة التركيز على مواد بر غبون في التفوق بها في ضوء انعقاد الامتحان على مدار عامين دراسيين حسب الخطة.

ولفت الى أن ذلك، سيخفف من الحقوق على الوزارة والأسر والطلبة وأجهزة الدولة التي تستنفر سنويا أثناء انعقاد الامتحان، إذا ما كانت حقاته كافة، مؤتمتة ومحوكمة. فعقد الامتحان الكترونيا سيقلل الجهد والوقت والكلفة للقائمين على العملية التعليمية، من وجهة نظرهم، ما سيمكنهم من تحقيق الشمولية في وضع الأسئلة لتغطية المواد بعلمية ودقة عاليتين، وبالتالي انتفاء خضوعها للتفسيرات والاجتهادات التي تثقل الطلبة وذويهم سنويا.

وأيد ابو غزلة هذا التوجه، إذ استند على أساس علمي، يجزي في نطاقه تطوير الإجابة، والموضوعية، أصح/ خطأ)، واختيار من متعدد، وأكمل الفراغ، لتمكين الطلبة من التعبير عن أفكارهم بحرية، وإعادة النظر في فلسفة بناء المناهج وأطر اشراف العملية التعليمية من معلمين ومعلمات، وتدريبهم، بخاصة لمن يقطنون في مناطق الأطراف، وغير المتمكنين من استخدام الأجهزة الحاسوبية، فضلا عن توفير البنى التقنية.

وراى أبو غزلة، أن على القائمين على النظام التعليمي والامتحانات، البناء على ما جرت أتمتته في الجوانب الإدارية للعملية التعليمية، واعداد خطط مستقبلية لاستكمال تطبيق الأتمتة في الخدمات المساندة لبناء الخطط الدراسية والدروس الموحدة عبر منصات تعليمية، والاستمرار بتسيير العمل الإداري في المدارس، كخطط السجلات وإدارة شؤون الطلبة، وهي التي تأخذ وقتا كبيرا من المعلمين، وصرفهم عن النشاط الرئيس وهو التعليم.

كما دعا الوزارة للبدء باستخدام الفصول الدراسية الافتراضية، الموصول الى الطلبة في الأماكن النائية، لتحقيق العدالة التعليمية، وايجاد ادوات لمتابعة تقدمهم، مضيفا الا يكون تصريح الوزارة وإعلانها عن عقده إلكترونيا، سببه مشاكل رافقت الامتحان الأخير، بخاصة وانه جرى الإعلان عن بدء التطبيق قريبا جدا، إذ قد لا يمكن للوزارة الإيفاء بمتطلبات ذلك.

وشارك هم الرأي الخبير التربوي عليش النواوسة الذي قال، ان الوزارة بدأت مشروعا طموحا ومتكاملا لتطوير التعليم، وركزت على تطوير الامتحان الذي يشكل بصورته الحالية، عبئا على الوزارة والطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع كافة.

واضاف النواوسة، ان التطوير ركز على بناء المناهج وأطر اشراف العملية التعليمية من معلمين ومعلمات، وتدريبهم، بخاصة لمن يقطنون في مناطق الأطراف، وغير المتمكنين من استخدام الأجهزة الحاسوبية، فضلا عن توفير البنى التقنية.

وراى أبو غزلة، أن على القائمين على النظام التعليمي والامتحانات، البناء على ما جرت أتمتته في الجوانب الإدارية للعملية التعليمية، واعداد خطط مستقبلية لاستكمال تطبيق الأتمتة في الخدمات المساندة لبناء الخطط الدراسية والدروس الموحدة عبر منصات تعليمية، والاستمرار بتسيير العمل الإداري في المدارس، كخطط السجلات وإدارة شؤون الطلبة، وهي التي تأخذ وقتا كبيرا من المعلمين، وصرفهم عن النشاط الرئيس وهو التعليم.

كما دعا الوزارة للبدء باستخدام الفصول الدراسية الافتراضية، الموصول الى الطلبة في الأماكن النائية، لتحقيق العدالة التعليمية، وايجاد ادوات لمتابعة تقدمهم، مضيفا الا يكون تصريح الوزارة وإعلانها عن عقده إلكترونيا، سببه مشاكل رافقت الامتحان الأخير، بخاصة وانه جرى الإعلان عن بدء التطبيق قريبا جدا، إذ قد لا يمكن للوزارة الإيفاء بمتطلبات ذلك.

وشارك هم الرأي الخبير التربوي عليش النواوسة الذي قال، ان الوزارة بدأت مشروعا طموحا ومتكاملا لتطوير التعليم، وركزت على تطوير الامتحان الذي يشكل بصورته الحالية، عبئا على الوزارة والطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع كافة.

واضاف النواوسة، ان التطوير ركز على تنمي أفضل الممارسات العالمية، لذا اعتبارا من العام الدراسي المقبل، سيكون امتحان "التوجيهي" على مدى عامين، الاول سيكون مشتركا بين الطلبة كافة في 4 مباحث، وليه الامتحان العام، وسيكون تخصصيا، بحيث يختار الطالب مسبقا مساره الجامعي، ومن هنا يحدد مدى ملاءمة التخصص لمهاراته وقدراته.

وأشار الى أن هذا التطوير، بات ملحا في وقتنا، بخاصة وان الامتحان بشكله السابق، يتسبب بقلق وجهد وتكلفة مادية كبيرة للوزارة والمجتمع، لذا جاءت الوزارة وبالتعاون مع المركز الوطني للمناهج، بمشروع طموح ستنفذه على أرض الواقع تحت مسمى بنك الأسئلة، لأتمتة تقييم الطلبة وتوفير الوقت والجهد والمال، وتخفيف الضغط المجتمعي على الوزارة والتركيز على التقييم المبني على الكفايات المرتبطة بالتخصص.

الى جانب ذلك، فان النمط المقبل من الامتحان، سيحقق العدالة بين الطلبة عبر تزويدهم باختبارات متكافئة، تعتمد على تحويل الامتحانات من الصورة الورقية الى الإلكترونية، وبثها وبنائها بالاعتماد على الخصائص الإحصائية، بعيدا عن الطرق التقليدية التي تتدخل فيها أحيانا مزاجية واضع الأسئلة، ما يسبب إرباكا للطلبة، بحسب النواوسة.

ولفت الى أن هناك فائدة كبيرة لبنك الأسئلة، لانه يحقق هدف الوزارة والمركز الوطني للمناهج الذي يركز على تطوير مؤشرات الأداء الرئيسة للمناهج، وإجراءات التقييم والتقويم، مع التركيز على النتاجات التعليمية للطلبة لكل مرحلة دراسية، والتي سيجري بناء الفقرات الاختبارية للبنك بموجبها، وبالتالي يسود نمط التقييم المعتمد على النتاجات التعليمية.

ولعل المهم الأكبر لدى الجميع، بحسب النواوسة، هو التحول في شكل امتحان "التوجيهي" الحالي الذي يربك الجميع ويجرى في فترة محددة من العام الدراسي، الى شكل جديد يتيح للطلبة الذين لم يحققوا النجاح فيه خلال المرة الاولى، التقدم له مرتين أو ثلاث في العام على غرار ما يجري في دول متقدمة من ممارسات تعليمية وتقويمية.

والاختبارية في بنك الأسئلة على المهارات والكفايات المرتبطة بمؤشرات الأداء، والمنسجمة مع النتاجات التعليمية، لا على الحفظ والتلقين واسترجاع المعلومات فقط.

وقد حاولت "الغد" التواصل مع وزارة التربية والتعليم حول هذا الموضوع لكن لم يتسن لها الحصول على رد رسمي.

طلاب "توجيهي" أثناء خروجهم من إحدى قاعات الامتحان-(أرشيفية)

.2

في بلدنا مخترعون!

د. محمود أبو فروة الرجبي
gmail.com@Mrajaby١٩٧١

هل لدينا مخترعون أو مخترعات في الأردن؟ هذا سؤال يخطر على بال البعض، وقد يستغربون عندما تكون الإجابة نعم لدينا مخترعون، واختراعات، وهناك قسم براءات الاختراعات في «وزارة الصناعة والتجارة والتموين» الأردنية، والتي نشرت قبل أشهر أن براءات الاختراع الممنوحة في الأردن ارتفعت من « من 54 براءة اختراع عام 2022 إلى 157 براءة اختراع العام الماضي أي بنسبة زيادة 191 بالمائة» وفي المقابل فإنها جددت 713 براءة اختراع، ورغم عدم إشارة الخبر إلى جنسيات من قدم هذه الاختراعات في الأردن، فإنه من المرجح أن غالبيتهم أردنيون.

قد يبدو الرقم السابق متواضعا مقارنة بدول العالم الأول، ومع ذلك فهذا إنجاز يحسب لعدد من المخترعين الأردنيين الذين ورغم الإمكانيات المتواضعة يواصلون الليل والنهار من أجل الابتكار، والإبداع في مجالاتهم المختلفة، وجدير بالذكر أن لدينا مؤسسة مسجلة في الأردن باسم «جمعية المخترعين الأردنيين»وقد جاء تعريفها بأنها تهدف إلى «مساعدة المخترع الأردني للوصول إلى صناعة مبتكرة وأسواق واعدة وخبرات فنية احترافية»، ولم تستطع هذه الجمعية القيام بواجباتها كاملة لشح الإمكانيات، وغياب الدعم المخصص لها.

وإذا أردنا أن نعرف أكثر عن بعض الاختراعات الأردنية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد جاء في أحد الأخبار التي تعود للعام 2018 إشارة إلى بعض الاختراعات التي ابتكرها أردنيون، ومنها ما قدمه المخترع عمر ناجي، الذي تمكن من اختراع «نظارة ذكية تساعد المكفوفين على التعرف على الأشياء والأشكال وتمييز ألوان إشارة المرور، وتجنب العقبات أثناء سيرهم في الطرقات، حتى يتمكنوا من ممارسة نشاطهم اليومي بمفردهم دون الحاجة إلى الآخرين».

ويشير الخبر نفسه إلى نجاح الباحث الأردني «عبد المحسن الحسيني» في ابتكار «شبكة للاتصال الفضائي باستخدام الليزر على أقمار كيوبسات، تضمن الاتصال الدائم للأقمار الاصطناعية بالأرض وتقلل من تكلفتها».

ولعل المخترع الأردني الدكتور فايز عبود ضمرة، وحسب ما يرد من أخبار في وسائل الإعلام المختلفة من أنشط المخترعين الأردنيين في هذا المجال، فقد أشار في أكثر من لقاء إعلامي إلى أنه تمكن من «اختراع بويلر لتدفئة أي مكان بالماء والهواء الساخن يعمل بالطاقة المغناطيسية والطاقة الشمسية بدون استخدام أي وقود»، إضافة إلى «اختراع مفاعل كهرو حراري لتوليد بخار محمص لتوليد الكهرباء، وبخار مشبع لتحلية مياه البحر يعمل بالطاقة المغناطيسية بدون استخدام أي وقود أيضا»، وغيرها الكثير من الاختراعات.

ومن المحزن أن هذا المبدع الأردني يبث همومه وأحزانه باعتباره مخترعا في أكثر من وسيلة إعلام، منتقدا عدم وجود الدعم الكافي للمخترعين، قد سبق لي أن قدمت حلقة كاملة في إحدى الإذاعات المحلية حول الاختراعات الأردنية، واستضفت أكثر من مخترع، كانوا يتحدثون بأسى ويصفون أن اختراعاتهم أصبحت عبئا عليهم بدلا من أن تشكل رافعة، ودافعا لهم لإنتاج المزيد، وذلك كله يؤيد ما يذهب إليه ضمرة في لقاءاته المختلفة.

وقد طالبت شخصيا في مقال قديم لي بإنشاء شركة خاصة في الأردن، مدعومة من القطاع الحكومي والخاص لاستثمار الاختراعات الأردنية، وليس عيبا أن تدعم الحكومة مثل هذا المشروع، ويكفي القول إن الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأكثر رأسمالية في العالم تدعم شركاتها بشكل أو آخر، ولو تحدثت مع بعض المخترعين فإن لديهم ثقة كبيرة بأن مثل هذه الشركة إذا وجدت الدعم في البداية فإنها لاحقا ستكون قادرة على الوقوف على قدميها، وستشكل رافعة مهمة للاقتصاد الأردني، وستدعم الميزانية الأردنية، وقد قال لي الدكتور فايز ضمرة في لقاء سابق – قبل سنوات-: «إن المخترعين في الأردن يفتقدون بشكل عام إلى الرعاية الرسمية، وإلى الحاضنات العلمية أو المالية، وكي يسوق مثل هذه الاختراعات خارجيا فإنه يحتاج إلى علاقات، وسفر، واحتياجات متعددة، ولا يمكن للمخترع الفرد أن يقوم بها».

وجود مخترعين أردنيين واقع حقيقي تثبته الوثائق الرسمية، والأرقام، وبراءات الاختراع، ولكن تلك الإنجازات تحتاج إلى وجود مشروع متكامل يستطيع تحويل تلك الاختراعات إلى مشاريع مدرة للدخل، وقادرة على أن تكون رافعة قوية داعمة للمخترع أولا، وللاقتصاد الوطني ثانيا، ولصورة بلدنا ثالثا، فكلما زادت براءات الاختراع في بلد، ساهم ذلك بتقديمها بصورة أكثر إيجابية أمام العالم.

بلدنا الأردن ولادة بالمخترعين والمبتكرين والمبدعين، ورغم وجود جهود مشكورة في دعمهم في مختلف المجالات، ولكنها تبقى قاصرة عن إحداث نقلة نوعية ملحوظة في بعض المجالات ومنها الاختراعات.

قد يأتي يوم نجد فيه المخترع الأردني يفرح عندما ينجز اختراعا لأنه يعرف أنه لن يذهب هباء، بل سيجد مؤسسات قوية تحوله إلى مشروع حقيقي مفيد اقتصاديا، وإذا لم يحصل ذلك في المدى القريب نكون قد خسرنا كثيرا.

مخترعونا يستحقون الأفضل، ويحتاجون إلى مبادرات حقيقية ابتكارية تنقلهم من مرحلة التحسر والألم على ابتكاراتهم، إلى مرحلة يتحول كل إنجاز لديهم إلى لبنة تساهم في رفعة بلدنا العزيز الذي ينمو، ويتطور بجهود أبنائه المخلصين، ومنهم هؤلاء المخترعون.

.3

«التعليم العالي» القطرية تعتمد «اليرموك» بعدة تخصصات

اربد - انس جويعد

أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في دولة قطر الشقيقة، اعتماد جامعة اليرموك للدراسة على النفقة الخاصة، من بين ١٦ جامعة عربية في تخصصات العلوم الاجتماعية والآداب والإنسانيات والإدارة.

وقالت الوزارة في خبر على موقعها الإلكتروني الرسمي، إن هذا الاعتماد ارتبط بتصنيف الجامعات حسب المسارات الدراسية، والتي من شأنها تيسير الوصول إلى الجامعات الأكثر ملاءمة للدراسة حسب التخصص.

وأكد رئيس الجامعة الدكتور إسلام مسّاد، إن إعادة اعتماد جامعة اليرموك من قبل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي القطرية، يعكس جدارة الخطة الاستراتيجية التي تعكف الجامعة على تنفيذها والمتمثلة في جامعة رائدة ومتميزّة تحقق تنمية مستدامة وتُسهم في بناء مجتمع المعرفة، من خلال تعميق قيم الجودة والتميّز الأكاديمي.

.4

١٩٩٩-٢٠٢٤

وزير الاقتصاد الرقمي يستعرض إنجازات «التحول الرقمي»

الهناندة: تدريس المنهاج الرقمي في المدارس العام المقبل

رقمنة أكثر من ٦٠٪ من الخدمات التي تهم المواطن مع نهاية العام

مدفوعات الحكومة الإلكترونية بلغت ١٠٠٪ لمجموع الخدمات

افتتاح ٣ مراكز خدمات حكومية قبل نهاية العام

توقيع اتفاقيات مع ١٢ جامعة لتدريب الطلاب في تخصصات تكنولوجيا المعلومات

قطاع تكنولوجيا المعلومات يوفر بشكل مباشر ٤٠ ألف وظيفة

استراتيجية التحول الرقمي وفرت ١٢٠ مليون دينار مصاريف تشغيلية ورأسمالية

عمان - الرأي

قال وزير الاقتصاد الرقمي والريادة، أحمد الهناندة، إن الأردن حقق الكثير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالرغم من محدودية موارده، بفضل الرعاية الملكية السامية.

وبين خلال استضافته أمس الثلاثاء، في منتدى التواصل الحكومي الذي نظمته وزارة الاتصال الحكومي مع ممثلي وسائل الإعلام بعنوان «الريادة والتحول الرقمي في الأردن»، بمشاركة وزير الاتصال الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور مهند المبيضين، أن الوزارة أطلقت استراتيجيتها عام ٢٠٢١، التي تعنى بعمليات التحول الرقمي وما يرتبط بها من مشاريع وبرامج لجميع مؤسسات الدولة ولكل ما يطلبه القطاع الخاص لمواكبة التطور الرقمي.

ولفت إلى أن العالم يشهد تحولا سريعا في التكنولوجيا والتحول الرقمي، ما تطلب أن يواكب الأردن ويطور من قدراته الرقمية على مستوى البنية التحتية والخدمات والتشريعات والبيانات والموارد الحكومية والأنظمة، ومن هنا جاءت هذه الاستراتيجية.

وقال الهناندة، إن الاستراتيجية تتضمن عدة محاور منها البنية التحتية التي تتطلب مواكبة كل ما هو جديد وتقييم البنى التحتية الداعمة للتحول الرقمي وتحديثها، حيث يعتمد الأردن في استراتيجيته على المركزية بالبنية التحتية المشتركة في جميع المؤسسات، ما ساهم في توفير ما لا يقل عن ١٢٠ مليون دينار من المصاريف التشغيلية والرأسمالية حتى نهاية العام الماضي، وساعد على السيطرة على البيانات وحماية هذه المنظومة ورفع جودتها والاستغلال الأمثل للموارد بشكل أبسط وأسهل.

وأشار إلى محور الإجراءات والخدمات، حيث بلغ عدد الخدمات التي جرى رقمنتها نحو ١٢٥٠ خدمة وتمثل أكثر من ٥٠ بالمئة من مجموع الخدمات الحكومية، متوقعا أن يتم رقمنة أكثر من ٦٠ بالمئة وتغطية أغلب الخدمات التي تهم المواطن مع نهاية العام.

وعن الهوية الرقمية، قال الهناندة، إنها مجموعة متغيرات يستخدمها المواطن للتعريف عن نفسه دون حضوره شخصيا وتشمل ٥ معايير منها الرقم الوطني والاسم وكلمة السر ورمز التحقق ورقم الهاتف، وجاري العمل على إضافة بصمة الوجه، ليتم استخدام المعايير حسب الحاجة، مشيرا إلى أن التوقيع الرقمي أصبح متاحا ومعترفا به بموجب القانون باستثناء بعض الحالات، واعتماد الوثائق الرقمية في أغلب المؤسسات.

وتابع الهناندة، أن من محاور الاستراتيجية التحدي الأساسي حيث يرتبط إعادة هندسة الإجراءات وتبسيطها بالثقافة المؤسسية ما يتطلب فترة من الزمن لأنها ترتبط بمتطلبات تشريعية.

وأشار إلى المدفوعات الرقمية لأغلب الخدمات الحكومية التي تجري إلكترونيا، حيث يستهدف مع نهاية عام ٢٠٢٥ الوصول إلى مدفوعات إلكترونية بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وأضاف، أن من المحاور أيضا التشريعات الناظمة للتحول الرقمي، حيث أنجزنا تشريعات خاصة بالوزارة، وتشريعات تم إرسال تقرير لرئاسة الوزراء لدراستها.

ولفت إلى موضوع البيانات وإدارتها والعمل على الانتقال إلى القرارات المبنية على تحليل البيانات، بالتعاون مع خبراء متخصصين لإدارتها وتحليلها.

كما لفت إلى مجموعة برامج تعنى بالتقنيات الحديثة مثل سياسة الذكاء الاصطناعي، والخطة التنفيذية، والرياضيات الإلكترونية إضافة إلى بعض محاور رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام.

وبين ان هناك مشاريع مرتبطة بالعنصر البشري التي تعمل الوزارة بالتعاون مع الشركاء من مختلف القطاعات ومنها قطاع التعليم على تطوير مهارات الطلاب والخريجين لمواكبة سوق للعمل، مشيرا إلى توقيع اتفاقيات مع أكثر من ١٢ جامعة لتدريب الطلاب في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والتخصصات الأخرى، كما سيجري تدريس المنهاج الرقمي في المدارس العام المقبل.

وقال إن من البرامج المهمة التي تعمل عليها الوزارة، برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف الذي يغطي محاور التدريب والتأهيل، ودعم نمو الأعمال في الأردن من خلال دعم وتحفيز الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، كما أن هناك برنامجا يعنى بجعل الأردن وجهة استثمارية ونافذة ومركزا إقليميا للمواهب البشرية.

ولفت إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر بشكل مباشر أكثر من ٤٠ ألف وظيفة، وبشكل غير مباشر أكثر من ٦٠ ألف وظيفة في الوظائف المعتمدة على المشاريع الرقمية.

وحول الأمن السيبراني بين الهناندة، ان الأردن من أوائل الدول التي أنشأت مجلسا ومركزا للأمن السيبراني، ويعمل على تطبيق أعلى درجات الأمن والحماية لحماية المنظومة الرقمية بالأردن.

وبين ان استراتيجية التحول الرقمي والمشاريع المرتبطة بها تتابع بشكل شخصي من سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، بهدف خدمة الأهداف والمؤشرات الخاصة بها مثل رضا المواطن والتطوير الاقتصادي وغيرها، وهو استكمال لما بدأه جلالة الملك في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هنا تم تأسيس وحدة التحول الرقمي في رئاسة الوزراء للعناية بديمومة واستمرارية وتنفيذ المشاريع بصورتها النهائية.

وتطرق الهناندة، إلى مراكز الخدمات الشاملة التي تقدم مجموعة كبيرة من الخدمات تحت مظلة واحدة، حيث تم افتتاح مركز خدمات حكومي في منطقة المقابلين يقدم ١١٢ خدمة ضمن ٢٥ مؤسسة.

كما يقدم مركز الخدمات الحكومي فرع مطار الملكة علياء الدولي ٣٨ خدمة حكومية ضمن ١٦ مؤسسة، ويعمل ٢٤ ساعة طيلة أيام الأسبوع، بينما يقدم مركز الخدمات الحكومي فرع إربد ١٠٣ خدمات حكومية ضمن ٢٤ مؤسسة، وتم افتتاح فرع الطفيلة أخيرا ويضم ٨٤ خدمة حكومية تشمل ١٩ مؤسسة حكومية، إضافة إلى الموجودة بالمحاكم.

كما سيتم العمل على افتتاح ٣مراكز قبل نهاية العام الحالي، بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر وتوفير الوقت والجهد.

وقال إن الوزارة تعنى بدعم نمو ريادة الأعمال، فلديها السياسة الوطنية لريادة الأعمال والتي تضم ٢١ برنامجا لدعم ريادة الأعمال بالأردن، من ناحية التمويل او التشريعات الناظمة او الوصول للأسواق الخارجية او استقطاب الاستثمارات.

بدوره، قال المبيضين، إن القطاع الرقمي هو قطاع حيوي، وسيغير الكثير من حياتنا اليومية، مؤكدا أهمية هذا القطاع في تطوير الإدارة العامة ودعم تحولها الرقمي، بما ينعكس إيجابًا على تعزيز منعة الأردن وقدرته على مواجهة التحديات.

وأشار إلى أن منتدى التواصل الحكومي يعد منصة حوارية بين المسؤول والإعلام، بهدف عرض إنجازات الوزارات والمؤسسات العامة والوقوف على أبرز تحدياتها.

وأكد أن الحكومة تقدر دور وسائل الإعلام في نقل رسائل الدولة وتوجيه النقد المسؤول والموضوعي حوَل أداء الوزارات والمؤسسات، والذي يهدف لتحقيق المصلحة العامة.

وحول الحرب على غزة، أكد المبيضين أن جهود الأردن مستمرة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني لوقف هذه الحرب، وإدامة إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الأهل في القطاع، مشيرا إلى الدعم الإغاثي الذي تقدمه الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية من خلال تسيير شاحنات المساعدات للقطاع، بالإضافة إلى عمليات الإنزال الجوية التي تقوم بها القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي.

كما لفت إلى أن فعاليات مهرجان جرش بدورته الثامنة والثلاثين ستنطلق اليوم الأربعاء تحت شعار «ويستمر الوعد»، مبينًا أن مسؤولية هذا المهرجان هي ثقافية حضارية وطنية تنطلق من مبدأ أن « الأردن القوي القادر على مواجهة تحدياته هو الذي ينهض بمشروعه الثقافي الوطني، ومهرجان جرش هو جزء من السردية الثقافية الأردنية، وسيكون جرش هذا العام مختلفًا ويليق بإنجازات الدولة عبر مئة عام واليوبيل الفضي لتسلم جلالة الملك سلطاته الدستورية».

وتمحور اللقاء حول التحول الرقمي والأمن السيبراني في المملكة، وتطبيق سند والهويات الرقمية، إضافة إلى الحديث عن مراكز الخدمات الحكومية، واستراتيجيات وأولويات قطاع الريادة، وبرنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف، والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

.5